

Distr.: General
18 April 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أحيل إليكم مذكرة حكومة بوروندي التي تبين أوجه قلق بوروندي عشية زيارة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى (انظر المرفق).

وترحب حكومة بوروندي بوفد المجلس وتأمل أن يتوصل إلى نتائج ملموسة في مسعاه الحميد لمساعدة أهل بوروندي على استعادة السلام والأمن لكي يتمكنوا من تركيز جهودهم على التعمير والتنمية.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك نتيتورويه

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

زيارة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى بوروندي

مذكرة مقدمة من حكومة بوروندي

هذه هي الزيارة الثانية التي يقوم بها المجلس خلال فترة الإثني عشر شهرا الأخيرة، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الاهتمام الذي يولييه المجلس لبوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى. وتعرب حكومة بوروندي عن اغتباطها لهذا الاتجاه الذي أبداه المجلس.

وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠١، عرضت حكومة بوروندي على أعضاء مجلس الأمن الموقرين الحالة السياسية التي تسيطر عليها عموما عملية السلام ولا سيما منذ عام ١٩٩٨، وهو تاريخ بدء مفاوضات أروشا التي أفضت إلى اتفاق السلام والمصالحة بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

ومنذ الزيارة الأخيرة لمجلس الأمن، شهدت عملية السلام في بلدنا تطورا إيجابيا تجلّى في بدء تطبيق اتفاق السلام الناجم عن المفاوضات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، شكّلت الحكومة الانتقالية؛ وهي تضم ممثلين عن القوى السياسية التي تفاوضت على اتفاق السلام. وبعد فترة وجيزة، شكلت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ الانتقاليان، وتم ذلك بناء على ما اتفق عليه في أروشا.

وتعمل جميع المؤسسات المنشأة بدون مشاكل وتحظى برضى الجميع.

ويستوعب البورونديون والطبقة السياسية في بوروندي استيعابا تاما الإعلانات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن أو المواقف الأخرى التي اتخذها المجلس لتشجيع بوروندي على إحراز تقدم في حل المشاكل التي أدت إلى هذه الأزمة.

ولكن هناك أمرين رئيسيين جديرين بأن نُطلع عليهما المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهما:

١ - وقف إطلاق النار

عندما شرعنا في المفاوضات في أروشا عام ١٩٩٨، انطلقنا من فكرة ضم جميع المجموعات المسلحة إلى عملية المفاوضات. وكان ذلك سيتيح لنا التفاوض بسرعة على وقف أعمال العنف والسعي إلى حل سياسي للمشاكل التي نواجهها، إلى جانب المحافظة على حياة

الأبرياء الذين لا يزالون حتى اليوم يعانون من العنف الأعمى الذي لا مبرر له على الإطلاق. ولكن الطرف التيسيري وقتها رأى غير ذلك.

إن اتفاق أروشا يأخذ في الاعتبار الشواغل السياسية للمجتمع الوطني بأكمله، وهذا الاتفاق يعمل على تطبيقه حالياً جميع الزعماء السياسيين الذين يمثلون جميع الاتجاهات، بما فيها الجماعات المسلحة التي لا تزال حتى اليوم تواصل أعمال العنف.

وثنائه مبادرات الوساطة الرامية إلى التفاوض بشأن وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة بعناد من جانب هذه الجماعات. وأمام هذا الوضع، لا بد من مواجهة التحدي، وما تقوم به السلطات والحكومة التتازنية في هذا الصدد جدير بتشجيع مجلس الأمن.

وحكومة بوروندي:

- تثنئ مجلس الأمن على جميع المبادرات التي اتخذها لحمل الجماعات المسلحة إلى مائدة المفاوضات؛

- تطلب بإصرار إلى مجلس الأمن إلى بذل كافة الجهود الممكنة لحمل الجماعات المسلحة على التفاوض بشأن وقف لإطلاق النار دون مزيد من التأخير.

ولتحقيق ذلك، يمكن لمجلس الأمن، خلال هذه الزيارة، أن يمارس ضغوطاً شديدة على زعماء حركة التمرد الذين أصبحوا معروفين الآن، وأن يشجع على وجه السرعة بلدان منطقتنا دون الإقليمية التي لها تأثير مباشر على هذه الجماعات المسلحة على حمل هذه الجماعات على قبول التفاوض دون توقف إلى أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

- تحض الحكومة، في حالة عدم نجاح التدبير المقترح، على السعي الجماعي إلى إيجاد حل بديل يشارك فيه جميع البورونديين من محبي السلام، والمنطقة، والمجتمع الدولي لمنع الجماعات المسلحة من أخذ الشعب البوروندي بكامله رهينة. وقد نصت الفقرة ٢ (ب) من اتفاق أروشا على فرض تدابير قسرية على هذه الجماعات لو رفضت التفاوض على وقف أعمال العنف. ويمكن لهذه التدابير أن تشمل "تسريحهم، وتجريدتهم من السلاح، وعند اللزوم اعتقالهم واحتجازهم".

- تطلب إلى مجلس الأمن التدخل لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية التي سبق أن ذكرناها في تقارير سابقة رفعناها إلى المجلس بوصفها توفر السلاح لحركة التمرد البوروندية، لكي تتوقف عن تسليحها ولتقدم الدعم اللوجستي لجبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية.

ولو استمر هذا الاتجاه الذي نلاحظه فإن حالة العنف السائدة في البلد سوف تفقد الطبقة السياسية ثقة الشعب تماما وسوف يجعل مواصلة تطبيق اتفاق السلام في هذا المناخ أمرا مستحيلا، وسوف يعاني بلدنا والمنطقة من جراء ذلك نتائج لا تحصى. وينبغي علينا جميعا رفض هذا السيناريو.

وتؤكد حكومتنا من جديد استعدادها للتفاوض بلا هوادة حتى يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار؛ وهي تأخذ على عاتقها علاوة على ذلك المساهمة فيهيئة أفضل الظروف الممكنة للمفاوضات حتى لا تدع مجالا للحيل التي تلجأ إليها الجماعات المسلحة لتأخير ذلك.

٢ - التعمير وتأهيل المنكوبين

أثرت الأزمة السياسية التي تعيش في ظلها بوروندي منذ عام ١٩٩٣ على الاقتصاد الوطني. وكانت المساعدة الإنسانية مفيدة ولكنها لم تؤثر على التنمية.

ووعيا من حكومتنا بهذه الحقيقة، طلبت الدعم من شركائها التقليديين في باريس ومؤخرا في جنيف من أجل استئناف التعاون لإعادة بناء البنية الأساسية.

واستجابت الأطراف المانحة لهذا النداء ووعدت بمنح مبلغ قدره ٨٣٠ مليون من الدولارات الأمريكية.

ولا يمكن لهذا التصرف، مهما كانت درجة سخائه، أن يحل محل المبادرات الذاتية لتنمية بلد ما، التي تتيح له الوصول إلى سوق المال الدولية؛ إذ أن الدين المتعدد الأطراف لبوروندي يمنعه من اللجوء إلى هذه السوق.

إن الصندوق الاستثماري هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تخفف من عبء الديون التي يعاني منها بلدنا.

وهنا أيضا، تشكر حكومة بوروندي مجلس الأمن لاتخاذ قرارا يدعم تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الاقتصادية إلى بوروندي. وينبغي للشركاء الخارجيين والداخليين الذين كانوا يضغطون في السابق على حكومة بوروندي للتوقيع على اتفاق السلام قبل وقف لإطلاق النار أن يمارسوا الآن الضغوط نفسها على الجماعات المسلحة حتى توقف العمليات القتالية وحتى يصبح من الممكن الشروع في عملية التأهيل والتعمير. فعدم مساندة عملية السلام في بوروندي بالدعم المناسب في المرحلة الحالية من تطبيق اتفاق السلام يعني إتاحة الفرصة لحركة التمرد لتتهدأ بالمجتمع الدولي، ولتأخذ عملية السلام رهينة، ولتواصل الحرب إلى ما لا نهاية.

ونحن نطلب من مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يتدخل لصالح بوروندي لدى مؤسسات بريتون وودز لكي تبرم اتفاقا يتيح لبوروندي الاستفادة من برنامج ما بعد انتهاء الصراع ومن التسهيلات الممنوحة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

فتحسين الظروف المعيشية للشعوب لا يعتبر حقا فحسب، بل عاملا شديدا للفعالية في تحقيق السلام.

وعندما يتوطد السلام وتنفك الأزمة الاقتصادية، سينكب البورونديون على بذل الجهود الإنمائية ويساهمون بنشاط في السعي إلى تحقيق السلام وحفظه في منطقة البحيرات الكبرى بأكملها.
